حزب الشَّعب الجمهوريُّ في انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018

أركوت أيواز *

ملخص: يُعَدّ هذا البحثُ دراسة تحليليّة لحزب الشَّعب الجمهوريِّ في أثناء خوضه الانتخابات البرلمانيَّة والرِّئاسيَّة في 24 يونيو/حزيران، وتقييماً لوعوده وخطاباته وإستراتيجيَّاته المتعلِّقة بالانتخابات الرِّئاسيَّة، إضافةً إلى وعوده، وتحديده للمرشَّحين، وسعيه وراء التَّحالف من أجل الانتخابات البرلمانيَّة. يقيِّم هذا البحث أوَّلًا مكانة حزب الشَّعب الجمهوريِّ في السِّياسة التركية ومدلولها. ثمَّ يتناول أداءه الانتخابيَّ بين الأعوام 2002–2017. ويركِّز فيما بعد على مسألة تحديده المرشَّحين لرئاسة الجمهوريَّة في أثناء الإقبال على انتخابات 24 يونيو/ حزيران، والإستراتيجيَّة والخطابات والسِّياسة التي انتهجها محرَّم إنجه من أجل الانتخابات. وأخيرًا يحلِّل البحثُ سعي حزب الشَّعب الجمهوريِّ إلى بناء التَّحالفات من أجل الانتخابات البرلمانيَّة، وقوائم المرشَّحين، وبيانه الانتخابيِّ.

* مركز سيتا، تركيا

Republican People's Party in the June 24 Elections

ERKUT AYVAZ*

ABSTRACT Until recently. Turkey has been leaded under a certain kind of semi-presidential system where a dual-executive exists. This ended with the elections on June 24. and Turkey completely switched to the Turkish presidential system – abolishing. for instance. the office of the prime minister. This time citizens voted both for the president and legislature simultaneously. Consequently. the parties –and alliances– had to select their presidential candidate and MP candidates more carefully. In this paper. Turkey's main opposition party. the Republican People's Party (CHP) will be analyzed in depth. By this. the party's strategy towards the presidential and legislature elections will be addressed. Furthermore. the main discourses and striking promises of the party and its presidential candidate will be analyzed. too. Thus. the paper will show. how it was not possible for the CHP to be successful once again.

* SETA, Turkey

رؤية تركية
2018 - (7/3)
145 - 125

المدخل:

مع انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018 دخل عمليًّا حيِّزَ التَّنفيذ نظامُ حكومة رئاسة الجمهوريَّة الذي قُبِلَ دستوريًّا في استفتاء 16 أبريل/ نيسان 2017، وانتخب الشَّعبُ مباشرةً الشَّخص الذي سيتفرَّد بالسُّلطة التَّنفيذيَّة، كما تشكَّل في هذه الانتخابات التَّوزُّع الرِّياضيُّ للبرلمان، وتحدَّد فيما إذا كان رئيس الجمهوريَّة يملك دعمًا كبيرًا في البرلمان أم لا.

إنّ انتخابات 24 يونيو/ حزيران تحمل أهمِّيَّةً كبيرةً بالنِّسبة لحزب الشَّعب الجمهوريِّ، إذ سعى هذا الحزب الذي يشكِّل حزب المعارضة الأمّ منذ أمدٍ طويل وراء التَّحالفات، وتوسَّل إلى طرقٍ مختلفة لإسقاط حزب العدالة والتَّنمية، مستفيدًا من الإمكانات التي قدمها النِّظام الجديد، والتَّرتيبات القانونيَّة المتعلِّقة بالتَّحالفات، والوعود التي بذلها لناخبيه بتحقيق مطالبهم إن فاز بالسُّلطة. في هذه المرحلة رسم حزب الشَّعب الجمهوريِّ إستراتيجيَّته بحيث تقوم على عداء أردوغان وحزب العدالة والتَّنمية، وبدأ يسعى وراء سياسة الكُتَل، وكان هذا العداء العامل المُحدِّد في وعوده وخطاباته وإستراتيجيَّاته التي تبنَّاها، سواء في الانتخابات البرلمانيَّة أم الرِّئاسيَّة.

حزب الشَّعب الجمهوريّ في السِّياسة التركية:

إنّ حزب الشعب الجمهوريّ حزبٌ يحافظ على بنيته المؤسَّساتية السُّلطويَّة منذ تأسيسه، ولا يزال يحلم منذ أمدٍ بعيدٍ ببناء علاقةٍ يمكن التَّحكم بها بين الدَّولة والمجتمع، لكن المنعكاسات التي تمَّ تمثُّلها في فترة الحزب الواحد وقفت دائمًا عائقًا أمام التَّحوُّل والتَّغير المنتَظَر من حزب الشَّعب الجمهوريِّ، ولاسيَّما بعد الانتقال إلى الحياة متعدِّدة الأحزاب عام 1946. ولدى دراسة حزب الشَّعب الجمهوريِّ في فترة زعامة عصمت إينونو وبولنت أجاويد ودنيز بايكال وكمال قلجدار أوغلو- يتبيَّن أنَّ الحزب توجَّه عدَّة مرَّاتٍ نحو سعيٍ "جديدٍ" وراء التَّغيير، ولكنَّ هذا السَّعي ظلَّ في إطار المحاولات السَّطحيَّة[1].

ففي عهد بولنت أجاويد لجأ حزب الشَّعب الجمهوريُّ إلى خطاب "يسار المركز"، ولاسيَّما بعد أن وجدت سياسة اليسار أرضيَّةً في تركيا السِّتينيَّات، فكان ذلك أوَّل خطوةٍ له نحو التَّغيير. وفي نهاية هذه العمليَّة ابتعد حزب الشَّعب الجمهوريُّ نوعًا ما عن منعكسات الحزب النُّخبويِّ والدَّوَلانيِّ، وفاز في انتخابات 1973 و1977 للمرَّة الأولى والأخيرة على التَّتالي بعد الانتقال إلى السِّياسة الدِّيمقراطيَّة. ولكن مع خسارة أجاويد السُّلطة تخلَّى حزب الشَّعب الجمهوريُّ عن توجُّهه نحو (المأسسة) التي ترتكز على مطالب الشَّعب والتَّحوُّل في الحياة السِّياسيَّة التركية على أساسها، وبقيَ حزب الشَّعب الجمهوريِّ يَعُدّ حكومات الجبهة القوميَّة المتشكِّلة بعد عام 1977 تهديدًا للنِّظام العلمانيِّ القائم، وظلَّ محافظًا على أفكاره الثَّابتة حول العلمانيَّة، ولا يزال يعاني إلى اليوم مشكلةَ الانسجام مع قِيَم الدِّيمقراطيَّة الاجتماعيَّة العالميَّة.

ورغم أنَّ إعادة تأسيس حزب الشَّعب الجمهوريِّ بقيادة بايكال بعد اثني عشر عامًا من إغلاقه إثر انقلاب 12 سبتمبر/ أيلول –1980 شكَّلت في الأيَّام الأولى تصوُّرًا لتغيُّر جادٍّ، فإنَّ منعكس العودة إلى كودات الكماليَّة حال دون ذلك[2]، فحزب الشَّعب الجمهوريُّ الذي أصبح حزب المعارضة الأمِّ إثر المعادلة السِّياسيَّة التي تغيَّرت عام 2002 حافظ على مدى ثمانية أعوام على موقفه المتشكِّل على الخطِّ العلمانيِّ والقوميِّ. وحزب الشعب الجمهوري في هذه الفترة كان قد اتَّخذ موقفًا لمصلحة (المأسسة)الوصائيَّة المدعومة من قبل المدنيِّين والعسكريِّين والبيروقراطيِّين، وبلغ هذا الموقف ذروَته مع "الإنذار الإلكتروني" الذي نشرته القوَّات المسلَّحة التركية في 27 أبريل/ نيسان 2007. وحقَّق هذا النَّمط السِّياسيُّ تماسك قاعدة حزب الشَّعب الجمهوريِّ على يد بايكال، لكنَّه لم يكن كافيًا للفوز بالانتخابات.

بعد عزل بايكال من منصبه عام 2010 إثر مكيدةِ شريط التَّسجيل أصبح كمال قلجدار أوغلو زعيم الحزب، واتبع هو الآخر نهجًا مشابهًا، وتوجَّه نحو إخراج حزب الشَّعب الجمهوريِّ خارج حدوده الضَّيِّقة التي ترسمها مهمَّة حماية النِّظام والنُّخبويَّة السِّياسيَّة، لكنَّ الخطوات التي اتُّخِذت في هذا المنحى لم تلق قبولًا من قبل أعضاء الحزب الموالين للقوميَّة والعلمانيَّة، وكان السَّبب في اندلاع صراع صغير من أجل السُّلطة داخل الحزب، وكثر الحديث عن هذا الصِّراع بعد تحوُّل حزب الشَّعب الجمهوريِّ إلى حزب المعارضة الأمِّ في الانتخابات التي أُجرِيَت بعد عام 2010، وبعد تحقيقه زيادةً في الأصوات لم تتجاوز خمسةً بالمئة، فانفصل

في عهد بولنت أجاويد لجأ حزب الشّعب الجمهوريُّ إلى خطاب "يسار المركز" ولاسيّما بعد أن وجـدت سياسة اليسار أرضيّةً في تركيا السّتينيّات فكان ذلك أوّل خطوةٍ له نحو التّغيير

بعض الأعضاء عن الحزب، وذهب بعضهم يبحث عن حزب سياسيٍّ جديدٍ.

حزب الشّعب الجمهوريُّ وأداؤه الانتخابيُّ (2002-2017):

شارك حزب الشَّعب الجمهوريُّ في خمسة انتخابات عامَّـة، وثلاثـة اسـتفتاءات، وثلاثـة انتخابـات محلِّيَّةٍ، وانتخـاب مبـاشرٍ لرئيس الجمهوريَّة من قِبَلِ الشَّـعب، خلال الفترة الممتدَّة من عام 2002 إلى عام 2017.

اسـتطاع حزب الشَّـعب الجمهوريُّ أن يبرز من جديدٍ في السِّياسـة التركية، بصفته حزب المعارضـة الأمِّ، نتيجـة إخفـاق الأحزاب البارزة في تجاوز سـقف الـ10 بالمئـة، وبقائها خارج البرلمان في انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثَّاني 2002. فكان الحزب الوحيد الذي اكتسب حقَّ الدُّخول إلى البرلمان مع حزب العدالة والتَّنمية، بعد أن حصل على 19.4 بالمئة من الأصوات في الانتخابات العامَّة 2002. وخضع حزب الشَّعب الجمهوريُّ لامتحانه الأوَّل في الانتخابات العامَّـة التي أُجريـت في 28 مـارس/ آذار 2004، فحقّق ارتفاعًا ملحوظًـا في أصواته مقارنةً بالانتخابات العامَّة لعام 1999.[3]

وفي الانتخابـات العامَّـة لعام 2007 التـي أُجريَت بعد أزمة "الإنـذار الإلكتروني" في 27 أبريل/ نيسـان 2007، سـيَّر حزب الشَّـعب الجمهوريُّ حملـة انتخابيَّة علمانيَّـة قوميَّة، وحقَّق ارتفاعًـا محـدودًا في أصواتـه، حيث ارتفعـت إلى 20.88 بالمئـة. وعندما نجح حـزب الحركة القوميَّة في تخطِّي سقف الـ10 بالمئة ودخل البرلمان؛ بقي عدد نوَّاب حزب الشَّعب الجمهوريُّ عنـد 112 نائبًا، في حين حصل حزب العدالة والتَّنمية على 46.58 بالمئة من الأصوات، وبلغ عـدد نوَّابه في البرلمان 341 نائبًا، فاسـتطاع أن يصل إلى سـدَّة الحكـم بمفرده، نتيجة نجاحه في تمكين قاعدة ناخبيه ضدَّ العناصر الوصائيَّة.

في الانتخابـات العامَّـة 2009 أيضًا لم يسـتطع حزب الشَّـعب الجمهـوريُّ أن يبلغ أهدافه المنشودة[4]، واختار أن يقول "لا" لتغيير الدُّستور في الاستفتاء الشَّعبيِّ الذي جرى 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2007، لكنَّ خروج الاسـتفتاء بالأصوات التي تقول "نعم" بنسـبة 69.1 بالمئة أدَّى إلى قبول تغيير الدُّسـتور، فتمَّت المصادقة على تخفيض مدَّة وظيفة النُّوَّاب من خمسة أعوامٍ إلى أربعة أعوامٍ، وانتخاب رئيس الجمهوريَّة مباشرةً من قِبَلِ الشَّعب[5].

حملـت الانتخابـات العامَّـة التي جـرت في 12 يونيو/ حزيـران 2011 ميـزةً مهمَّةً لحزب الشَّـعب الجمهـوريِّ، وهي أنَّهـا أول الانتخابات التي يخوضها بقيادة قلجـدار أوغلو. في هذه الانتخابات حصل حزب الشَّعب الجمهوريُّ على 25.88 بالمئة من الأصوات النَّافذة، وارتفع

عدد نُوَّابه إلى 135، لكنَّ هذا الوضع لم يكن كافيًا لوصوله إلى سدَّة الحكم مقابل حزب العدالة والتَّنمية الذي استطاع أن يصل مرَّةً أخرى إلى سدَّة الحكم بمفرده، بعد أن حقَّق فوزًا ساحقًا في الانتخابات، بحصوله على 49.83 بالمئة من الأصوات.

تحمل الانتخابات المحلِّيَّة التي جرت في 30 مارس/ آذار 2014 أهمِّيَّةً من نوع آخرَ بالنِّسبة للسِّياسة في تركيا؛ لأنَّها كانت الانتخابات الأولى التي جرت بعد عمليَّاتَ القضاء 17–25 ديسمبر/ كانون الأوَّل، وأحداث غزي بارك 2013 التي تحوَّلت إلى احتجاجاتٍ جماعيَّةٍ ضد حزب العدالة والتَّنمية. كان حزب الشَّعب الجمهوريُّ يتطلَّع إلى تحقيق هدفٍ أساسيٍّ في هذه الانتخابات، ألا وهو الحيلولة دون ترشُّح أردوغان، رئيس الوزراء آنذاك، لانتخابات رئاسة الجمهوريَّة التي تمَّت في ذات العام، ومع ذلك يمكننا الحديث عن نجاحٍ مهمٍّ أحرزه مجدَّدًا حزب العدالة والتَّنمية في الانتخابات المحلِّيَّة 2014.[6]

تُعدّ الانتخابات الرِّئاسيَّة لعام 2014 واحدةً من أهمِّ الانتخابات التي جرت بعد عام 2002. في هذه الانتخابات التي أُجْريت في 10 أغسطس/ آب تنافس ثلاثة مرشَّحين ليتمَّ انتخاب رئيس الجمهوريَّة مباشرةً من قِبَل الشَّعب، بحسب ما نصَّ عليه التَّعديل الدُّستوريُّ الذي قُبِلَ باستفتاءٍ شعبيٍّ أُجْرِيَ عام 2007. رشَّح حزب العدالة والتَّنمية رجب طيِّب أردوغان لهذه الانتخابات الرِّئاسيَّة، في حين رشَّح حزب السَّلام والدِّيمقراطيَّة صلاح الدِّين دميرتاش، وقرَّر حزب الشَّعب الجمهوريُّ وحزب الحركة القوميَّة خوض الانتخابات عن طريق "المرشَّح المشترك"[7]، وتلقَّى هذا القرار دعمًا من أحد عشر حزبًا سياسيًّا. في هذه الانتخابات التي بلغت نسبة المشاركة فيها 74.1 بالمئة حصل أردوغان مرشَّح حزب العدالة والتَّنمية على 51.8 بالمئة من الأصوات النَّافذة في الجولة الأولى، ليصبح بذلك رئيس الجمهوريَّة التركية الثَّاني عشر[8].

عقد حزب الشَّعب الجمهوريُّ الاجتماع العاشر الطَّارئ لجمعيَّته العموميَّة قُبَيل الانتخابات العامَّة التي أُجريت في 7 يونيو/ حزيران 2015، وانهزم محرَّم إنجه نائب الحزب عن يالوفا الذي ترشَّح للمرَّة الأولى من أجل الزَّعامة العامَّة؛ أمام قلجدار أوغلو، كما كثرت انتقادات الجناح القوميِّ تحديدًا ضمن الحزب في هذه الفترة، وهذا الأمر أدَّى إلى عزل بعض الأعضاء من الحزب أو انفصالهم. ويمكن القول: إنَّ حزب الشَّعب الجمهوريَّ في عهد قلجدار أوغلو، وعلى عتبات انتخابات 7 يونيو/ حزيران 2015 وضع جانبًا موقفه العلمانيَّ المُتَزَمِّت، وتبنَّى سياسةً يساريَّةً ويساريَّةً ليبراليَّةً تسلِّط الضَّوء على عثرات وعيوب حزب العدالة والتَّنمية في مجال الاقتصاد والهويَّة والدِّيمقراطيَّة والبيئة، وتبنَّى خطابًا يرتكز على "حزب الشَّعب الجمهوريِّ الجديد"[9].

في هذه الانتخابات تراجعت نسبة أصوات حزب الشَّعب الجمهوريِّ إلى 24.95 بالمئة (132 نائبًا)، وأخفق حزب العدالة والتَّنمية كذلك في الحصول على أغلبيَّة تؤهِّله للتَّفرُّد بالحكم من جديد، وانتشى أعضاء حزب الشَّعب الجمهوريِّ بشعور النَّجاح الكبير رغم تراجع حزبهم، وسعى حزب الشَّعب الجمهوريُّ في هذه الفترة من أجل "سياسة التَّحالف لتحقيق السِّتّين بالمئة"، وسعى إلى التَّحالف مع حزب الحركة القوميَّة وحزب الشُّعوب الدِّيمقراطي لتأمين الأغلبيَّة البرلمانيَّة، وتشكيل حكومة ائتلافيَّة تتحرَّك ضد حزب العدالة والتَّنمية، لكنَّ دولت بهجلي، زعيم حزب الحركة القوميَّة رفض الدُّخول في معادلة التَّحالف هذه رغم العروض التي بلغت حتَّى الرِّئاسة، فباءت هذه المساعي بالإخفاق[10]، وعندما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدودٍ، تقرَّر إجراء الانتخابات في 1 نوفمبر/ تشرين الثَّاني 2015 بحسب الإجراءات القانونيَّة.

وفي هذه الانتخابات حصل حزب العدالة والتَّنمية على الأغلبيَّة التي تؤهِّله لتشكيل الحكومة بمفرده، وارتفعت نسبة أصوات حزب الشَّعب الجمهوريِّ إلى 25.3 بالمئة (134 نائبًا) فقط[11] بعد أن كان له 132 نائبًا في انتخابات 7 يونيو/ حزيران[12].

بعد انتخابات 1 نوفمبر/ تشرين الثَّاني عاد الصِّراع من أجل السُّلطة داخل حزب الشَّعب الجمهوريِّ من جديد. فعُقِد الاجتماعُ الدَّوريُّ الخامس والثَّلاثون لجمعيَّته العموميَّة في عام 2016، وأدَّت الاعتراضات المتكرِّرة من جناحه القوميِّ إلى إعطاء صورةٍ بأنَّ حزب المعارضة الأمِّ منقسمٌ على نفسه، فأَوْلَى حزبُ الشَّعب الجمهوريُّ الذي اضطر للاقتراب من الخطاب الإيجابيِّ جزئيًّا بسبب محاولة 15 يوليو/ تمُّوز الانقلابيَّة- أهمِّيَّته لحسم الجدل والنِّقاش داخل الحزب، وعمل على رسم صورةٍ توافقيَّةٍ إلى جانب حزبَي العدالة والتَّنمية والحركة القوميَّة، وأخذ مكانه في المعادلة المعادية للانقلاب تحت تأثير المجتمع[13]، ولم يلبث أن انقلب على هذه الخيارات، وتوسَّل مجدَّدًا إلى لغة السِّياسة السَّلبيَّة، ووضع مسافةً بينه وبين الموقف المشترك ضد الانقلاب، والموقف التَّوافقيِّ المتشكِّل حول "روح يني قابي"، وارتكز خطابه على اتِّهام الحزب الحاكم بأنَّه نفَّذ "انقلابًا تحت السَّيطرة"، تحت مسمَّى انقلاب 15 يوليو/ تموز.

وفي ربيع 2016 برز مرَّةً أُخرى الجدل حول النِّظام السِّياسيِّ الذي ظلَّت الأجندات تتحدَّث عنه سنوات طويلةً في تركيا، وتمخَّض الجدل هذه المرَّة عن نتيجةٍ على يد الاتِّفاق بين حزب العدالة والتَّنمية وحزب الحركة القوميَّة في هذا الشَّأن، وقُبِل نظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة في استفتاء 16 أبريل/ نيسان 2017، وحصل على تأييد الشَّعب بنسبة 51.4 بالمئة، في المقابل تكلَّلت جهود حزب الشَّعب الجمهوريِّ الذي عارض تغيير الدُّستور بحجَّة أنَّه تغيير للنِّظام، وسَّير حملة "لا"، بالخروج من الاستفتاء بنسبة 48.6 بالمئة، وتولَّد لديه دافعٌ لخوض مساعٍ جديدةٍ[14].

حزب الشّعب الجمهوريُ نحو الانتخابات الرّئاسيّة 24 يونيو/حزيران 2018:

لغز مرشّح رئاسة الجمهوريّة:

على أبواب انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018 سعى حزب الشَّعب الجمهوريُّ في البداية إلى الاتِّفاق حول مرشَّح مشترك لرئاسة الجمهوريَّة، وبذل قلجدار أوغلو وقره ملا أوغلو جهودًا حثيثةً من أجل هذا المشروع، لكنَّ الإصرار على ترشيح عبد الله غول لم ينجح، نعم جاء القبول باختيار غول مرشَّحًا مشتركًا من قِبَل قادة حزب الشَّعب الجمهوريِّ وحزب السَّعادة، لكنَّه لم يلق القبول ذاته لا في قاعدة حزب الشَّعب الجمهوريِّ، ولا من محرَّم إنجه، ولا من زعيمة الحزب (الجيّد) مَرال أَقْشَنَر.

تُعدّ الانتخابات الرّئاسيّة لعام 2014 واحدةً من أهمّ الانتخابات التي جرت بعد عام 2002. في هذه الانتخابات التي أُجْريت في 10 أغسطس/آب تنافس ثلاثة مرشّحين ليتمّ انتخاب رئيس الجمهوريّة مباشرةً من قِبَل الشّعب بحسب ما نصّ عليه التّعديل الدّستوريُ الذي قُبِل باستفتاءٍ شعبيّ أُجْرِيَ عام 2007

وبعد تعرُّض مشروع المرشَّح المشترك للسَّكتة عاد حزب الشَّعب الجمهوريُّ إلى نفسه من أجل اختيار المرشَّح لرئاسة الجمهوريَّة، وظهر اسم قلجدار أوغلو بكثرةٍ في استطلاعات الرَّأي التي أجراها حزب الشَّعب الجمهوريُّ[15]، وأشار كبار الشَّخصيَّات في الحزب إلى قلجدار أوغلو، لكنَّ الأقاويل تردَّدت حول مشكلة تتعلَّق بقلجدار أوغلو، ودارت الشُّكوك حول مدى استعداده لقبول التَّرشُّح وتحمُّل أعبائه[16].

في الحقيقة يمكننا أن نعود بمساعي حزب الشَّعب الجمهوريِّ من أجل المرشَّح إلى الاستفتاء الذي جرى في 16 أبريل/ نيسان 2017، فقد دبَّ الأمل عند حزب الشَّعب الجمهوريِّ بنسبة 48.6 ٪ التي رفضت التَّغيير، وبدأت الاستعدادات لتمكين هذه الأصوات، وقام قلجدار أوغلو بزياراتٍ حزبيَّة عديدة، لكنَّ الاعتراض المثير جاء في هذه المرحلة من دنيز بايكال، الزَّعيم الأسبق لحزب الشَّعب الجمهوريِّ، فقد قال بايكال: "إنَّه يجب على قلجدار أوغلو أن يترشَّح لرئاسة الجمهوريَّة، وإلا فإنَّ عليه ألا يترشَّح لزعامة الحزب، وأن يترك مكانه لشخص آخر يتمُّ ترشيحه لرئاسة الجمهوريَّة"[17]، وردَّ قلجدار أوغلو على هذه الدَّعوة التي وجَّهها له بايكال وهو على وعي بنظام الحكومة الجديد؛ متجاهلًا المعادلة السِّياسيَّة والحقوقيَّة الجديدة التي ظهرت بعد 16 أبريل/ نيسان 2017، وفي الواقع عندما قال قلجدار أوغلو: "لقد أصبح رئيس الجمهوريَّة حزبيًّا، ولا ينبغي لرئيس الحزب أن يكون مرشَّحًا لرئاسة الجمهوريَّة" – فإنّه أعطى إشارةً بأنَّه اختار التَّرشُّح لزعامة حزب الشَّعب الجمهوريِّ وعدم التَّرشُّح لرئاسة الجمهوريَّة[18].

وتلقى قلجدار أوغلو دعوةً مشابهةً من محرَّم إنجه، منافسه على زعامة الحزب للمرَّة الثَّانية في الجمعيَّة العموميَّة في فبراير/ شباط 2018، فقال: "زعيم حزب الشَّعب الجمهوريِّ هو

المرشَّـح الطبيعيُّ لرئاسـة الجمهوريَّـة، ولا يمكنه التَّهرُّب"[19]، لكـنَّ إدارة الحزب لم تأخذ قوله بعـين الاعتبـار. وأخيرًا أشـار قلجدار أوغلو الذي لم يسـتطع إقنـاع أعضاء حزبه بـ"المرشَّـح المشـترك"؛ إلى ترشـيح إنجـه المعروف بأسـلوبه المثير للجدل مـن دون أن يراعـي المعايير التي وضعهـا مـن أجل المرشَّـح لرئاسـة الجمهوريَّة، وهـو أن يكون بعيـدًا عن المشـاحنات، وملمًّا بالاقتصاد خير إلمام[20].

محرم إنجه مرشَّح حزب الشَّعب الجمهوريّ لرئاسة الجمهوريّة:

في المراسم الرَّسميَّة لإعلان ترشُّحه لرئاسة الجمهوريَّة في 4 مايو/ أيَّار 2018 أكَّد إنجه أنَّه سـيكون "رئيس جمهوريَّة 80 مليون نسـمة، لا رئيس جمهوريَّة الحضـور في القاعة، ولا رئيس حزب الشَّـعب الجمهوريِّ فحسب"، وقام بعمليَّةٍ استعراضيَّةٍ عندما نزع شارة حزب الشَّعب الجمهوريِّ التي يحملها منذ 39 عامًا كما يقول، ووضع مكانها شـارة العلم التركي، مشـيرًا إلى أنَّه سيصبح "رئيس جمهوريَّة 80 مليون نسمة"[21].

نعم! أعلن حزب الشَّـعب الجمهوريُّ مرشَّـحا من صفوف حزبه لرئاسة الجمهوريَّة؛ لكنَّه لا يخفـى للعيـان أنَّه كان "خيـاره الاضطراريَّ الأخير". ونجاحُ إنجـه في دفع إدارة الحزب إلى التَّفكير مثله؛[22] أدَّى إلى ظهور هذا النَّوع من الرِّئاسة المزدوجة الفعليَّة داخل الحزب، فاستطاع إنجـه للمـرَّة الأولى أن يكـون وجه حزب الشَّـعب الجمهـوريِّ في الانتخابـات ويمثِّله مقابل

الحـزب الحاكـم، بعد أن انهـزم مرَّتَين أمام قلجـدار أوغلو في التَّنافس لزعامة الحزب؛ بسـبب معادلة التَّوازن الموالي لقلجدار أوغلو، وكان يجدِّد انتقاداته لإدارة الحزب بصورةٍ دوريَّةٍ.

هـذه الحمـلات الموجَّهة للتَّنافـس داخل الحزب أصبحت سـببًا في إثارة الجـدل بأنَّ زعيم حزب الشَّـعب الجمهـوريِّ ترك محرَّم إنجـه وحيدًا بعد اختياره مرشَّـحا لرئاسـة الجمهوريَّة، وأنَّـه لم يقدِّم له الدَّعم المنشـود. وهناك مزاعمٌ بأنَّ محرَّم إنجه قام بأعمال الانتخابات الرِّئاسـيَّة بإمكانيَّاتـه، وبصـورةٍ منفصلةٍ عن حزب الشَّـعب الجمهوريِّ الذي هو تحت سـيطرة قلجدار أوغلو، لكنَّ إنجه نفى هذه المزاعم بشكلٍ كلِّيٍّ، وقال إنَّه كان لطفًا كبيرًا من قلجدار أوغلو أنَّه أشار إليه ليكون المرشَّح لرئاسة الجمهوريَّة، رغم خروجه أمامه مرَّتَين من أجل زعامة الحزب، وقال إنَّه لن يتنافس مرَّةً أخرى مع قلجدار أوغلو لزعامة الحزب[23].

خطاب محرّم إنجه وإستراتيجيّاته الانتخابيّة:

يمكننا أن تتناول الإسـتراتيجيَّة الانتخابيَّة التي انتهجها محرَّم إنجه تحت عاملَين أساسيَّين، همـا: الخطابـات والوعود. إذ يَبرز في إسـتراتيجيَّاته فهمٌ سـياسيٌّ تكتيكيٌّ يركِّز على الشَّـعبويَّة بعيدًا عن التَّكامليَّة. في هذا الإطار سـوف نركّز أوَّلًا على الخطابات التي لجأ إليها في اجتماعاته الجماهيريَّـة وفي فـترة الانتخابـات عمومًـا. كما سـنُقيِّم بيانه الانتخـابيَّ الذي يتضمَّـن الوعود التـي أعلنها للرَّأي العـامِّ في 19 مايو/ أيَّار 2018، والتي يريد تحقيقها في حال انتخابه رئيسًـا للجمهوريَّة.

إن الإسـتراتيجيَّة التـي تبنَّاهـا محرَّم إنجـه في الاجتماعـات الجماهيريَّة واللِّقـاءات الحواريَّة والبرامـج التِّلفزيونيَّـة الحيَّـة التـي حصلت في أثنـاء حملاته الانتخابيَّـة افتقـرت إلى التَّكامليَّة، ويمكن تقييم هذه الإستراتيجيَّة بأنَّها انعكاسٌ لإرادته بتلبية الحدِّ الأدنى من مطالب الأوساط المختلفة، فقد طوَّر إنجه خطاباتٍ لا تنسجم مع موقع حزب الشَّعب الجمهوريِّ الذي يتَّصف بالعلـمانيِّ المتزمِّـت، وأتى بوجهة نظـرٍ بعيدةٍ كلَّ البعد عـن وجهة النَّظر التَّقليديَّـة التي تتبنَّاها قاعدة الحزب فيما يتعلَّق بالقضيَّة الكرديَّة، لكنَّه اختار الخطابات التي تتضمَّن وعودًا سـطحيَّةً غـير واضحة المعـالم. ويمكن القول: إنَّ إنجه تحرَّك وهو يراعي الشـرط الذي ينصُّ عليه نظام حكومـة رئاسـة الجمهوريَّـة والمتمثِّل بضرورة توفُّـر 50 ٪ + 1 للفـوز بالانتخابات، ويحاول الوصـول إلى النَّاخبـين المحافظـين، والأكـراد القوميِّين، إضافـةً إلى النَّاخبين الذين يشـكِّلون عصب حزبه.

محرّم إنجه ونهجه حيال النّاخبين المحافظين:

ينبغـي التَّذكـير هنا بأنَّ إنجه كان يتبنَّى قبل الانتخابات الموقـف العلمانيَّ التَّقليديَّ الصَّارم لحزب الشَّعب الجمهوريِّ في مسألة حظر الحجاب التي حُلَّت في عهد حزب العدالة والتَّنمية، إذ اعـترض عـلى التَّرتيبـات القانونيَّة المتعلِّقة برفـع حظر الحجاب، التي قدَّمهـا حزب العدالة

والتَّنمية وحزب الحركة القوميَّة عام 2008 ،[24] وقيَّم قرار الحكومة برفع حظر الحجاب في المؤسَّسات التَّعليميَّة الأساسيَّة عام 2014 بأنَّه "تحدٍّ للجمهوريَّة"[25].

لذلك عمل إنجه على إزالة هذه الصُّورة العلمانيَّة المُتَزَمِّتَة المرسومة عنه في أذهان المجتمع، وقال: "إنَّهم يقولون للمحافظين: إنَّ محرَّم إنجه سيتدخَّل في خمارهم وحجابهم إذا ما انتُخِبَ رئيسًا للجمهوريَّة. وأنا أقول لهم: لا تنسوا أنَّ لي أختًا تضع الخمار منذ 40 عامًا، وأنا بصفتي مرشَّحًا لرئاسة الجمهوريَّة الثَّالثة عشرة أعدكم أنَّ هذا الموضوع أُغلِق تمامًا، وعفا عليه الزَّمن، والنَّاس أحرارٌ في ارتداء الخمار في الشَّارع، والبيت، ومؤسَّسات الدَّولة على حدٍّ سواء"[26]. نعم قال عام 2018: "إنَّ هذه المسألة 'أُغلِقت'"، في وقتٍ عام 2013 كان يعدّها: "تنازلًا عن الحرِّيَّة"[27] في إشارةٍ إلى أنَّ ارتداء الخمار ليس حرِّيَّةً، بل تنازلًا عن الحرِّيَّة، لكنَّه رغم ذلك لم يستطع أن يكسب ثقة المحافظين بكلِّ معنى الكلمة، وتخلُّف حزب الشَّعب الجمهوريُّ عن محاسبته مؤسَّساتيًّا؛ رسَّخ عندهم أنَّ محرَّم إنجه توسَّل إلى الخطابات البراغماتيَّة اعتمادًا على المسائل التي أنهاها حزب العدالة والتَّنمية، وأنَّه في حال تولِّيه السُّلطة سيولِّد مخاوف من إمكانيَّة تحويل موضوع الخمار إلى مشكلةٍ من جديدٍ[28].

محرَّم إنجه ونهجه حيال القضيَّة الكرديَّة:

هناك أمرٌ آخر برز جليًّا في خطابات محرَّم إنجه، وهو نهجه تجاه القضيَّة الكرديَّة والنَّاخبين الأكراد القوميِّين، فقد طوَّر إنجه خطاباتٍ مشابهةً لخطابات النُّوَّاب المقرَّبين من حزب الشُّعوب الدِّيمقراطيّ، الموجودين في حزبه، من أمثال سزغين تانري قولو وأرن أردم[29]. وزيارته لدميرتاش المحتجَز في أدرنة ومطالبته بإطلاق سراحه يلفت الانتباه[30].

وهكذا نجد أنَّ محرَّم إنجه ركَّز في خطاباته الموجَّهة إلى النَّاخبين الأكراد على قضيَّة دميرتاش، ولم يقدِّم لهم وعودًا ملموسةً، وعلى "السَّلام والعدالة والرَّفاه" الذي تتناوله الأوساط العلمانيَّة اليساريَّة بصورةٍ سطحيَّةٍ، ولم يطرح بوضوح أهدافه الملموسة فيما يتعلَّق بالقضيَّة الكرديَّة على سبيل المثال. وفي موضوع اللُّغة الأمِّ، أكَّد إنجه تعليم اللُّغة الأمِّ إلى جانب اللُّغة التركية الرَّسميَّة في الوضع القانونيِّ الرَّاهن، وأعلن كذلك عن تعليم اللُّغات العالميَّة بسبب خشيته من قاعدة حزبه، وخطاب حزب الشَّعب الجمهوريِّ التَّقليديِّ، وهذا بالتَّأكيد يشير إلى جهوده الرَّامية لبناء توازنٍ خطابيٍّ[31].

محرَّم إنجه والشَّعبويَّة:

إنَّ الخطابات التي وجَّهها محرَّم إنجه بكثرةٍ إلى المحافظين والنَّاخبين من حزب الشُّعوب الدِّيمقراطيِّ عدّتها القاعدة التَّقليديَّة لحزب الشَّعب الجمهوريِّ تنازلاتٍ، في المقابل كانت الشَّعبويَّة الطَّريقة البارزة التي توسَّل إليها إنجه في خطابه الموجَّه لقاعدته. فتناول حزب الشَّعب الجمهوريُّ عمومًا وإنجه خصوصًا اللَّاجئين السُّوريِّين بكثرةٍ في فترة الانتخابات، وانتقدا

سياسة الحكومة في هذا الصَّدد، فانتقد إنجه السُّوريِّين الذين يغادرون تركيا لقضاء العيد ثمَّ يعودون إليها، بقوله: "إن كنت تستطيع الذَّهاب فابقَ هناك، فإذا ذهبت إلى بلدك لقضاء عطلة العيد فسأغلق في وجهك الباب حتَّى لا تعود مرَّةً أخرى، هل تظنُّن أنَّ تركيا فندقٌ ومطعمٌ. المواطنون في بلدي متقاعدون وعاطلون عن العمل"[32]. ومن ثَمّ فإنَّ هذا الكلام الذي قاله إنجه في اللَّاجئين السُّوريين يشبه ما قاله قلجدار أوغلو بكثرةٍ قُبَيل استفتاء 16 أبريل/ نيسان 2017: "استقبال اللَّاجئين السُّوريِّين خيانةٌ للوطن"، و"شبابنا يستشهدون في الباب، وهؤلاء السُّوريُّون يتنزَّهون ويستمتعون". وهكذا يمكننا الحديث عن استمراريَّة للموقف المتعلِّق باللَّاجئين السُّوريِّين[33]. لكنَّ هذه المبادرات الشَّعبويَّة التي من شأنها أن تثير الإقصاء ومعاداة الأجانب تقرِّب حزب الشَّعب الجمهوريَّ الذي يبحث عن "التَّجديد" الدِّيمقراطيِّ الاجتماعيِّ من الخطابات والمواقف الرَّاهنة للأحزاب اليمينيَّة المتطرِّفة في أوربا[34]. وكذلك طوّر إنجه حملته على أساس أنَّه صوتُ الشَّعب في وقتٍ يتَّهم فيه حزب العدالة والتَّنمية بأنَّه يمثِّل النِّظام الرَّاهن وأوساط النُّخبة. ورغم أنَّه حاولَ أن يعطي في حملته الانتخابيَّة مكانًا للرُّموز التي حصل عليها حزب الشَّعب الجمهوريُّ في السبعينيَّات، لبناء تماسك قاعدته، فإنَّه يمكننا القول: إنَّ هذه الخطابات أحدثت تأثيرًا محدودًا لدى الشَّباب، والنَّاخبين المحافظين، وأبناء المدينة – المتعلِّمين[35].

كان إنجه يتبنَّى قبل الانتخابات الموقف العلمانيَ التَّقليديَ الصَّارم لحزب الشَّعب الجمهوريَ في مسألة حظر الحجاب التي حُلّت في عهد حزب العدالة والتَّنمية إذ اعترض على الترتيبات القانونيَّة المتعلِّقة برفع حظر الحجاب التي قدَّمها حزب العدالة والتَّنمية وحزب الحركة القوميَّة عام 2008

ويبدو أنَّ إنجه في خطاباته لجأ إلى التَّركيز على القرويِّين والفقراء في سياق سياسة الشَّعبويَّة، وأبرز مثال على ذلك أنَّه أعلن أنَّه سيستقلُّ الدَّراجة عندما يصبح رئيس الجمهوريَّة بدلًا من السَّيَّارات الفخمة[36]. كما أنَّه شدَّد في اجتماعاته الجماهيريَّة على العبادات الإسلاميَّة والرُّموز الدِّينيَّة على خلاف المعتاد، إذا ما أخذنا بالحسبان الهويَّة المؤسَّساتيَّة لحزب الشَّعب الجمهوريِّ[37]. فرأيناه يقول إنَّه "لا يخرج إلى الشَّارع على غير الوضوء"، وإنه يقرأ آية الكرسيِّ قبل كلِّ اجتماع له مع الجماهير، وهذا بالتَّأكيد يخالف خطابات حزب الشَّعب الجمهوريِّ التَّقليديَّة بشكلٍ راديكاليٍّ[38]. وهناك موقفٌ آخر يختلف عن الخطِّ التَّقليديِّ لحزب الشَّعب الجمهوريِّ ألا وهو ذلك الموقف المتعلِّق بالسِّياسة الخارجيَّة، إذ قدَّم إنجه تصريحاتٍ بُعيدَ المجازر التي ارتكبتها إسرائيل في غزَّةَ في شهر مايو/ أيَّار 2018، ندَّد فيها بإسرائيل وناشد بصراحةٍ بقوله: "ينبغي فرض العزلة على إسرائيل"[39].

موقف محرّم إنجه تجاه تنظيم غولن الإرهابيّ وحزب العمّال الكردستانيّ:

وفي مجال الأمن والإرهاب في تركيا تجنَّبَ إنجه في خطاباته الوعود الملموسة المتعلِّقة بمكافحة تنظيم غولن الإرهابيِّ (FETÖ) وحزب العمَّال الكردستانيِّ (PKK)، وانتقد بكثرةٍ

مواقف حزب العدالة والتَّنمية السَّابقة. في هذا السِّياق يتبيَّن أنَّ إنجه ليس لديه خارطة طريق فيما يتعلَّق بتنظيم غولن الإرهابيِّ عدا الجدال الذي خاضه مع الحكومة في هذا الشَّأن، فاختار إنجه أن يجعل سياسة حزب العدالة والتَّنمية الحاليَّة في مكافحة الإرهاب مشكلةً وبصورةٍ سطحيَّةٍ، بدلًا من أن يطرح سياسته هو في هذا الشَّأن، انسجامًا مع موقف قلجدار أوغلو[40].

محرّم إنجه وبيانه الانتخابيُّ:

أطلق إنجه على بيانه الانتخابيِّ اسم "بيان المستقبل"،[41] وجعل شعاره أي السَّلام والتَّنمية والتَّوزيع العادل للدَّخل[42]. وتضمَّن بيانه الانتخابيُّ وعودًا في مجالاتٍ مختلفة، كالاقتصاد والسِّياسة والحقوق والصِّحَّة والإدارة العامَّة والبيئة، وأعلن إنجه أنَّه ينوي تأسيس سياسته التي ترمي إلى إعادة بناء قِيَم الجمهوريَّة؛ على خمسة أعمدةٍ أساسيَّةٍ، هي: الحقوق والدِّيمقراطيَّة والاقتصاد والتَّعليم والسِّياسة الخارجيَّة[43]. وفي الأيَّام اللَّاحقة قال إنجه: إنَّه في حال انتخابه رئيسًا لن يعود إلى النِّظام البرلمانيِّ فورًا في 25 يونيو/ حزيران 2018، وأنَّه سيتمُّ الشُّروع أوَّلًا في مرحلة "التَّرميم". ومن أبرز ما جاء في بيانه الانتخابيِّ هو رفع حالة الطَّوارئ، وتطرق إليه كثيرًا في لقاءاته الجماهيريَّة. ووعد بإعادة بناء النِّظام البرلمانيِّ اعتمادًا على دستورٍ عصريٍّ جديدٍ، من دون أن يعطي تاريخًا أو تقويمًا معيَّنًا. وخصَّص إنجه في بيانه الانتخابيِّ مكانًا كبيرًا للتَّعليم، وقدّم وعودًا اقتصاديَّةً من أجل المعلّمين والطُّلَّاب، لكن تضمَّن وعودًا بالرُّجوع إلى النِّظام التَّعليميِّ غير المنقطع على مدار ثمانية أعوام، والذي يذكِّر بفترة 28 فبراير/ شباط 1997 بشكلٍ رمزيٍّ. كما تضمَّن بيانه الانتخابيُّ وعودًا مهمَّةً في الاقتصاد والنَّقل والمواصلات، وفي هذا المجال يستلهم من مشروعات النَّقل والمواصلات في عهد حزب العدالة والتَّنمية، وأكّد تشجيع أصحاب المبادرة، وإزالة الهوَّة بين الفقراء والأغنياء، وإنقاذ تركيا من كمين الدَّخل المتوسِّط. وفي السِّياسة الخارجيَّة المسَّماة بالعمود الأساسيِّ الخامس، أشار إنجه في بيانه الانتخابيِّ إلى اعتماد مبدأ "السَّلام في البلاد، والسَّلام في العالم"، وأنه سيطوّر العلاقات مع دول العالم في إطار المصالح الوطنيَّة لتركيا.

تجنَّبَ إنجه في خطاباته الوعود الملموسة المتعلّقة بمكافحة تنظيم غولن الإرهابيّ (FETÖ) وحزب العمّال الكردستانيّ (PKK) وانتقد بكثرةٍ مواقف حزب العدالة والتّنمية السّابقة

حزب الشَّعب الجمهوريُّ على طريق الانتخابات البرلمانيّة في 24 يونيو/ حزيران 2018:

تمَّ في اعتماد التَّعديل الدُّستوريِّ في استفتاء 16 أبريل/ نيسان 2017، الفصل بين السُّلطتَين التَّشريعيَّة والتَّنفيذيَّة بشكلٍ كاملٍ، وإجراء الانتخابات الرِّئاسيَّة والبرلمانيَّة بشكلٍ متزامنٍ، ورفع عدد أعضاء البرلمان إلى 600 عضوٍ، وفي المرحلة اللَّاحقة، تمَّ تقديم قانونٍ

تشكيل التَّحالفات بين الأحزاب السِّياسيَّة إلى البرلمان، وإقراره بمبادرةٍ من حزبي العدالة والتَّنمية والحركة القوميَّة، وقد منح قانون التَّحالفات الفرصة لإجراء التَّحالف بين الأحزاب السِّياسيَّة وخوضها الانتخابات مع صيانة الهويَّة المؤسَّسيَّة لكلِّ حزب، وتجاوز مسألة العتبة من أجل الأحزاب التي شكَّلت التَّحالف، وتفعيل دور الأحزاب الصَّغيرة، ومن ثَمّ كان على الأحزاب السِّياسيَّة التي تخوض الانتخابات في 24 يونيو/ حزيران أن تأخذ بعين الاعتبار توصيات الـ50 1+٪ وتزامن الانتخابات، والشُّروط التي تضمَّنها قانون التَّحالفات على حدٍّ سواء، والجدير بالذِّكر أنَّ حزب الشَّعب الجمهوريَّ أخذ في الحسبان هذه الدِّينامكيَّة الجديدة في الإستراتيجيَّة التي سلكها في الانتخابات البرلمانيَّة في 24 يونيو/ حزيران.

وبموجب قانون التَّحالفات شكَّل حزب العدالة والتَّنمية وحزب الحركة القوميَّة تحالف الجمهور، وبحث حزب الشَّعب الجمهوريُّ عن تحالف يحقِّق به المشاركة الواسعة في مواجهة تحالف الجمهور وفق ما يتطلَّبه النِّظام الجديد، ويتولَّى فيه الموقع القياديَّ في مسار "سياسة الكتلة"، وتحالف مع الحزب (الجيّد) وحزب السَّعادة والحزب الدِّيمقراطيِّ مشكِّلًا تحالف الشَّعب، وهكذا دخل حزب الشَّعب الجمهوريُّ في تعاونٍ مع الأحزاب اليمينيَّة ضمن تحالف الشَّعب، وتجنَّب حزب الشَّعب الجمهوريُّ ضمَّ حزب الشُّعوب الدِّيمقراطيُّ رسميًّا إلى التَّحالف رغم رغبته في ذلك بسبب الممانعة الأيديولوجيَّة التي أبداها الحزب (الجيّد) تجاه حزب الشُّعوب الدِّيمقراطيِّ، والتَّكاليف السِّياسيَّة التي ستتولَّد عن التَّحالف معه.

في هذا السِّياق أضافت الإستراتيجيَّة الرَّئيسة التي أسَّسها حزب الشَّعب الجمهوريُّ من أجل هزيمة أردوغان في انتخابات رئاسة الجمهوريَّة هدفَين رئيسين إلى الانتخابات البرلمانيَّة: الهدف الأوَّل: حصول تحالف الشَّعب على الأغلبية البرلمانيَّة، والهدف الثَّاني: التَّركيز على الحكومة المنقسمة (divided government) في حال الحصول على الأغلبيَّة في البرلمان، وإقناع الرأي العام بأنَّ النِّظام الجديد سيؤدِّي إلى حدوث أزماتٍ على العكس من المزاعم[44].

تحالف الشَّعب ومشروع عتبة الصِّفر:

ذكر رئيس حزب الشَّعب الجمهوريِّ قلجدار أوغلو أربعة أسباب رئيسة حول تشكيل تحالف الشَّعب: الأوَّل؛ إنشاء "تحالف حدِّ الصِّفر" تجاه عتبة العشرة بالمئة، الثَّاني؛ إزالة كلِّ العوائق أمام حقوق الانتخابات[45]، والثَّالث: تطوير ثقافة الدِّيمقراطيَّة، والرَّابع: وضع حدٍّ للاستقطاب، ولم يتطرَّق بشكلٍ ملموسٍ إلى نوع القضايا التي جمعت بين الأحزاب الأربعة من منظورٍ أيديولوجيٍّ.

وعند النَّظر في تحالف الشَّعب نجد أنَّه لا يوجد سببٌ في الواقع أو مبدأٌ يُفسر إمكانيَّة مشاركة حزب الشُّعوب الدِّيمقراطيِّ في هذا التَّحالف سوى الأصوات المحتملة في السِّياسة الكرديَّة القوميَّة، وبشكلٍ مشابهٍ، من الصَّعب للغاية الحديث عن الوفاق أو الانسجام الفكريِّ

في السِّياسات العامَّة لحزب الشَّعب الجمهوريِّ وحزب السَّعادة والحزب (الجيّد) والحزب الدِّيمقراطيِّ في إطار هذا التَّحالف[46].

مرشّحو حزب الشّعب الجمهوريّ لعضويّة البرلمان:

يبدو جليًّا إهمال حزب الشَّعب الجمهوريِّ طريقة الانتخابات الدَّاخليَّة في موضوع تحديد الأعضاء المرشَّحين لانتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018 بالمقارنة مع عام 2011، وكان لذلك دورٌ فعَّالٌ في عملية تحديد المرشَّحين التي استبدَّ بها قلجدار أوغلو، وبهذه الطَّريقة تمكَّن قلجدار أوغلو من استبعاد معارضيه وغير المنسجمين مع خطِّه بلا حرجٍ.

بذل زعيم حزب الشَّعب الجمهوريِّ جهودًا مُضنيةً من أجل إعداد قائمة مرشَّحي الحزب لعضوية البرلمان البالغ عددهم 600 عضو، وبعد موافقة مجلس الحزب على القائمة قُدِّمت إلى الهيئة العليا للانتخابات في تاريخ 21 مايو/ أيّار 2018. وكان شكل أداء الشَّخص في الفترة الماضية، وهل أدّى المهمَّة الموكَلة إليه أم لا، والمصالح التي تحقَّقت على يديه في السَّاحة- أمثلةٌ للمعايير التي اعتمدها قلجدار أوغلو في تحديد المرشَّحين[47].

لم تتضمَّن قائمة المرشَّحين لعضويَّة البرلمان المعلنة اسمَ 60 مرشحًا من أسماء نوَّاب حزب الشَّعب الجمهوريِّ الحاليِّين البالغ عددهم 131 عضوًا، ولوحظ انخفاض نسبة الشَّباب والنِّساء بين المرشَّحين؛ لذلك قُيِّمت قائمة المرشَّحين في وسائل الإعلام -ومنها القريبة من الحزب- على أنَّها لن تكون بديلةً عن السُّلطة[48]، وبذلك صارت قائمة المرشَّحين التي أعدَّها قلجدار أوغلو محلَّ جدل ونقاش وواجهت الانتقادات، واكتفى قلجدار أوغلو بالرَّدِّ على الانتقادات الموجَّهة على التَّصفياتٍ في القائمة "بالحاجة إلى تجديد دماء الحزب"[49].

وتجنَّب محرَّم إنجه بدوره إثارة المشكلة حول عدم إدراج المقرَّبين منه في القائمة خلال فترة الانتخابات الرِّئاسيَّة على الأقل، واكتفى بالإشارة إلى نشاط الأسماء المبعدة من القائمة من أجل تحقيق فوزه في الانتخابات، وحضورهم المهرجانات الانتخابيَّة بشكلٍ خاصٍّ رغم إبعادهم من قائمة المرشَّحين[50].

إنَّ عدم إدراج قلجدار أوغلو بعض العناصر المعارضة له في قائمة المرشَّحين لعضويَّة البرلمان هو خطوةٌ تكتيكيَّةٌ[51] لمواجهة احتمال ظهور تحدٍّ جديدٍ له بعد 24 يونيو/ حزيران، واتَّخذ قلجدار أوغلو (الذي تلقَّى انتقادًا من غالبيَّة الفئة التي يصعب التَّحكم بها ولاسيَّما في تحديد المرشَّحين لعضويَّة الجمعيَّة العموميَّة للحزب، والمرشَّح لرئاسة الجمهوريَّة)- القرار في قائمة أقلَّ احتمالًا لظهور المشكلات، ويمكن السَّيطرة عليها[52]. كما أنَّ إغفال بعض "الأعضاء اليساريِّين" في قوائم المرشَّحين لعضويَّة البرلمان، مرتبطٌ بتوجيه جزءٍ من قاعدة حزب الشَّعب الجمهوريِّ نحو المرشَّحين اليساريِّين المتطرِّفين في قوائم حزب الشُّعوب الدِّيمقراطيِّ لضمان تجاوز حزب الشُّعوب الدِّيمقراطي حدَّ العتبة[53].

ممَّا سبق نجد أنَّ قلجدار أوغلو أعدَّ قوائم المرشَّحين لعضويَّة البرلمان في حزب الشَّعب الجمهوريِّ على أساس دافعَين: الأوَّل؛ تحقيق الأغلبيَّة في البرلمان مع الأخذ بعين الاعتبار تجاوز حزب الشُّعوب الدِّيمقراطيِّ حدَّ العتبة، والثَّاني؛ حماية مقعد رئاسة الحزب بعد الانتخابات، وهذا الدَّافع الثَّاني يشير إلى أنَّ قلجدار أوغلو كان يتوقع أن تكون نسبة الأصوات التي سيحصل عليها إنجه في انتخابات الرِّئاسة الجمهوريَّة حتى لو خسر فيها، أكثر من الأصوات التي سيحصل عليها حزب الشَّعب الجمهوريِّ في الانتخابات البرلمانيَّة.

عدم إدراج قلجدار أوغلو بعض العناصر المعارضة له في قائمة المرشّحين لعضويّة البرلمان هو خطوةٌ تكتيكيّةٌ لمواجهة احتمال ظهور تحدّ جديد له بعد 24 يونيو/ حزيران واتّخذ قلجدار أوغلو القرار في قائمة أقلّ احتمالاً لظهور المشكلات

البيان الانتخابيُ لحزب الشَّعب الجمهوريّ:

أصدر حزب الشَّعب الجمهوريُّ بيانه الانتخابيَّ في 26 مايو/ أيَّار 2018، مركِّزًا على المشكلات الأساسيَّة الخمس لتركيا. وهي؛ الدِّيمقراطيَّة والاقتصاد والتَّعليم والسِّلم الأهليِّ والسِّياسة الخارجيَّة[54].

يُلاحَظُ في البيان، وكما هو الحال في السَّنوات الماضية، تقديم الأولويَّة للاقتصاد، وتسليط الضَّوء على مشكلات المواطنين من أصحاب الدَّخل المنخفض. وفي مجال القانون، تضمَّن البيان الوعد برفع حالة الطَّوارئ، إلى جانب الأهداف التي وُصِفَت بالسَّطحيَّة، مثل بناء الثِّقة بالقضاء. وفي مجال السِّياسة الخارجيَّة، طَرَحَ البيان تطوير السِّياسة الخارجيَّة بشكلٍ عامٍّ وفق المصالح التركية، لكن لم يحدِّد الأدوات التي ستُستَخدم، ولا الأهداف الملموسة الَّتي ينبغي القيام بالتَّطوير نحوها[55]. والسَّطحيَّة نفسها تظهر كذلك في أنَّ حزب الشَّعب الجمهوريَّ لم يقطع على نفسه وعدًا قاطعًا بالعودة إلى النِّظام البرلمانيِّ، وتطرَّق إلى مصطلح "الدِّيمقراطيَّة البرلمانيَّة" بجملةٍ واحدةٍ فقط[56].

وتميَّز البيان كذلك بمقاربته في المسألة الكرديَّة، فالوعود بحق التَّعليم باللُّغة الأمِّ، إلى جانب الوعود بإعلان النيروز عطلةً رسميَّةً، وإلغاء تنظيم حرس القرى الذي يؤدّي دورًا رئيسًا في مكافحة الإرهاب، وإعادة الأسماء الأصليَّة للأماكن والمناطق، وإلغاء التَّحفظات التي أعلنتها تركيا حول الشَّرط الأوربيِّ المثير للجدل في مسألة الحكم الذاتيِّ المحلِّيِّ، كلُّ ذلك أعطى بعدًا جديدًا لتقييمات "التَّحوُّل نحو حزب الشَّعوب الدِّيمقراطيِّ"[57] الموجَّهة إلى الحزب منذ فترةٍ طويلةٍ.

الأمر البارز الآخر في البيان، أنَّه تجنَّب ذكر كلمة تنظيم غولن ولو لمرَّةٍ واحدة[58]، وتطرَّق إلى عبارة "15 تمُّوز" مرَّةً واحدةً في سياقٍ سلبيٍّ. ورغم تجاهله تنظيم غولن؛ تضمَّن البيان

تهمة "انقلاب 20 تُموز"[59] الموجَّهة إلى الحزب الحاكم. كما أنَّ بيان حزب الشَّعب الجمهوريِّ الانتخابيِّ، لم يتضمَّن جملةً واحدةً حول إرهاب حزب العمَّال الكردستانيِّ[60].

وتعبير الإسلام كذلك لم يذكر إلا مرَّةً واحدةً في البيان، وفي هذه المرَّة ذُكِرَ مرتبطًا بالتَّطرُّف، كما هو الحال في الأحزاب الشَّعبويَّة واليمينيَّة المتطرِّفة في أوربا[61]. ومع ذلك، أُشِيرَ بشكلٍ مكثَّفٍ إلى العلمانيَّة، لكن مع اختفاء لغة الدِّعاية العلمانيَّة التَّقليديَّة؛ "النِّظام يتعرَّض إلى التَّهديد" كما في الانتخابات السَّابقة[62].

الخاتمة:

لم يدَّخر حزب الشَّعب الجمهوريُّ وقتًا في الإعداد للانتخابات المبكِّرة في 24 يونيو/ حزيران 2018، فبدأ نشاطه الانتخابيَّ فعليًّا قُبَيل استفتاء 16 أبريل/ نيسان 2017، فقد عارض الحزب نتيجة التَّصويت التي تجسَّدت بـ"لا" بنسبة 48.6 ٪، واتَّخذ مبادرات مختلفةً في هذا الصَّدد، فالمسيرة التي بدأها قلجدار أوغلو من أنقرة إلى إسطنبول عقب الاستفتاء مباشرةً، عُدّت أوَّلَ انعكاسٍ للهدف الذي سيُبنَى في الانتخابات العامَّة المقبلة من خلال توحيد جميع مكوِّنات جبهة "لا" تحت قيادة حزب الشَّعب الجمهوريِّ، ورغم أنَّ غاية العمليَّة كانت توحيد جميع الأحزاب السِّياسيَّة في مواجهة حزب العدالة والتَّنمية، فقد أُضِيفَ إلى ذلك عاملان أجبَرا قلجدار أوغلو على إنجاز هذا الهدف: العامل الأوَّل؛ عودة صراع السُّلطة الدَّقيق داخل الحزب إلى الظُّهور في شهر فبراير/ شباط 2018، ومطالبة محرَّم إنجه برئاسة الحزب للمرَّة الثَّانية في المؤتمر العامِّ السَّادس والثَّلاثين، ورغم أنَّ قلجدار أوغلو استطاع أن يسيطر على مندوبي الحزب والفوز برئاسة الحزب مرَّةً أُخرى، إلَّا أنَّ السَّخط العامَّ داخل الحزب بدأ بالظُّهور إلى العلن. والعامل الثَّاني؛ هو رغبة الحزب (الجيّد) المنشقِّ عن حزب الحركة القوميَّة في خوض انتخابات رئاسة الجمهوريَّة بمفرده بدل النَّهج السِّياسيِّ الدَّاعم لحزب الشَّعب الجمهوريِّ.

فكان هذان العاملان السَّبب في إخفاق حزب الشَّعب الجمهوري في إنجاز "تكتُّلٍ سياسيٍّ في وجه أردوغان وحزب العدالة والتَّنمية" الذي خطَّط له على مشارف انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018، فالمعارضة الشَّديدة التي أبداها أعضاء حزب الشَّعب الجمهوريِّ الملتفّون حول محرَّم إنجه لإمكانيَّة دعم مرشَّحٍ "يمينيٍّ" مشتركٍ محتمَلٍ، وإصرار رئيسة الحزب (الجيّد) مرال أقشنر في تقديم نفسها مرشَّحة للرِّئاسة- مهَّدا الطَّريقَ لإخفاق قلجدار أوغلو في تقديم اسم عبد الله غول مرشَّحًا مشتركًا. كما حدث إخفاق آخر، إذ لم يُدرَج حزب الشُّعوب الدِّيمقراطيِّ في "تحالف الشَّعب" رسميًّا رغم الجهود التي بذلها زعيم حزب الشَّعب الجمهوريِّ في هذا الصَّدد. هذا التَّحالف الذي ارتبط بعقبة الحزب (الجيّد)، اقتصر تشكيله

على حزب الشَّـعب الجمهوريِّ، وممثِّلي السِّياسة اليمينيَّة، مثل حزب السَّعادة والحزب (الجيّد) والحزب الدِّيمقراطيِّ.

بناءً عليه؛ كان تقديم حزب الشَّعب الجمهوريُّ مرشَّحًا لرئاسة الجمهوريَّة من بين أعضائه "خياره الاضطراريُّ الأخير". فقد كان لمحرَّم إنجه حضورٌ في حملة حزب الشَّعب الجمهوريِّ الانتخابيَّة مقارنةً بقلجدار أوغلو، غير أنَّه في خطابه وبيانه الانتخابيِّ انجرَّ إلى سياسةٍ شَعبَويَّةٍ، وواجهتـه مشـكلة الإقنـاع، كـما أنَّـه لم يقـدِّم وعـدًا بالعـودة إلى النّظـام البرلمانيِّ فـور فوزه في الانتخابات، وهذا يعني بقاؤه في حكم البلاد لفترةٍ من الزَّمن، فكشف ذلك عن الغموض في وجهات نظر إنجه وحزب الشَّعب الجمهوريِّ على حدٍّ سواءٍ تجاه المستقبل.

والإسـتراتيجيَّة التي طوَّرها حزب الشَّـعب الجمهوريُّ في صدد الانتخابات البرلمانيَّة دفع صراع السَّـلطة الدَّقيق داخل الحزب إلى الظُّهور إلى العلن، ففي قائمة مرشَّحي أعضاء البرلمان التـي أعدّها قلجدار أوغلو من دون انتخاباتٍ داخليَّةٍ مسـبقةٍ تمَّت تصفية العديد من الأسـماء القريبـة مـن محرَّم إنجه، وهكذا، يمكن القـول: إنّ قلجدار أوغلو اتَّخـذ التَّدابير أمام مبادرات المعارضة المحتملة.

وأثـارت الوعود التي وردت في بيان حزب الشَّـعب الجمهوريِّ للانتخابات البرلمانيَّة تجاه النَّاخب القوميِّ الكرديِّ بشـكلٍ خـاصٍّ الانتقادات لدى القاعـدة القوميَّة للحزب. ولوحظ كذلـك أنَّ البيـان خـلا مـن التَّوصيات السِّياسـيَّة الملموسـة في مسـألة الصِّراع مـع التَّنظيمات الإرهابيَّة، مثل حزب العمَّال الكردستانيِّ، وتنظيم غولن، والقضايا الإستراتيجيَّة المشابهة لها.

وفي النَّتيجة، أسَّـس حزب الشَّـعب الجمهوريُّ إسـتراتيجيَّته على إفشـال انتخاب الرَّئيس أردوغـان في الانتخابـات الرِّئاسـية يـوم 24 يونيو/ حزيـران 2018، لكنَّـه لم ينجح في ذلك، وأسَّسـها كذلك على هدفَين ملموسَـين في الانتخابات البرلمانيَّة: الهـدف الأوَّل: الحصول على الأغلبيَّـة في البرلـمان، من خلال تقديـم الدَّعم الفعليِّ لحزب الشُّـعوب الدِّيمقراطيِّ رغم بقائه خـارج تحالف الشَّـعب، والهدف الثَّـاني: التَّركيز على الحكومة المنقسـمة في حال الحصول على الأغلبيَّـة في البرلـمان، وإقناع الـرَّأي العام بأنَّ النِّظام الجديد سـيؤدي إلى حـدوث أزماتٍ على عكـس المزاعـم. ومع ذلك، ورغم إخفاقه في تحقيـق كلا الهدفَين؛ زعم كمال قلجدار أوغلو في تصريـحٍ لـه أنَّ الخاسر الوحيـد في الانتخابات هو حزب العدالة والتَّنمية. وبعد الانتخابات، حوَّل حزب الشَّـعب الجمهوريُّ طاقته على صراع السُّـلطة الدَّقيق داخـل الحزب مرَّةً أُخرى؛ بسبب عدم وجود إستراتيجيَّةٍ ملموسةٍ وطويلة الأجل للسِّيناريوهات المختلفة[63].

وهكـذا حصل حزب الشَّـعب الجمهوريِّ على نسـبة 22.6 ٪ من الأصـوات، وبلغ عدد نُوَّابه في البرلمان 146 عضوًا[64]. وفاز المرشَّـح الرِّئاسيُّ المشترك لحزبيِّ العدالة والتَّنمية والحركة القوميَّـة أردوغان في انتخابات رئاسـة الجمهوريَّة، ورغـم أنَّ محرَّم إنجه حصل على معدَّل 30

٪ متجاوزًا بذلك المعدَّلات التي حصل عليها حزب الشَّعب الجمهوريُّ سنينَ طوالًا من حياته السِّياسيَّة؛ فإنَّ هذا الوضع لا يعني أنَّ قلجدار أوغلو مستعدٌّ لتسليمه رئاسة الحزب. وفاز تحالف حزب العدالة والتَّنمية وحزب الحركة القوميَّة بالأغلبيَّة في المجلس النيابيِّ رغم تراجع حزب العدالة والتَّنمية إلى 42 ٪. وهكذا لم يتمكَّن حزب الشَّعب الجمهوريُّ من تحقيق الأغلبيَّة مع الأطراف الأخرى رغم المعادلة التي انطوت على دعم حزب الشُّعوب الدِّيمقراطيِّ.

وظهرت بعد الانتخابات مرحلةٌ مثيرةٌ للاهتمام تتعلَّق بمستقبل محرَّم إنجه الغامض باعتباره لم يحصل على عضويَّة البرلمان عن حزب الشَّعب الجمهوريِّ في الوقت الحاليِّ، وعلى الرَّغم من ذلك اتَّخذ محرَّم إنجه موقفًا سياسيًّا إيجابيًّا، ويُعتَقَدُ أنَّه سيكون رئيسًا لحزب الشَّعب الجمهوريِّ. فقد بادر إنجه إلى المباركة لأردوغان في فوزه بالانتخابات الرِّئاسيَّة، بينما رفض رئيس حزب الشَّعب الجمهوريِّ قلجدار أوغلو القيام بهذه المبادرة، بل زعم أنَّ الخاسر الوحيد في الانتخابات هو حزب العدالة والتَّنمية، وأعلن كذلك رفضه لدعوات الرَّأي العامِّ بالتَّخلِّي عن رئاسة حزب الشَّعب الجمهوريِّ.

ورغم أنَّ إنجه لم يمارس بعد الضُّغوط على قلجدار أوغلو لترك رئاسة الحزب، فإنَّه يدعم بشكل غير مباشر المندوبين الذي تحرَّكوا لإقصاء الأخير عن الرِّئاسة، ويدعون إلى عقد مؤتمر استثنائيٍّ عامٍّ. وربَّما ينعقد مؤتمرٌ استثنائيٌّ عامٌّ في المرحلة القادمة، وسيتمُّ اختيار قلجدار أوغلو رئيسًا للحزب من جديد بفضل المندوبين المؤيِّدين له رغم جميع أنواع الإخفاق الذي مرَّ فيه.

وأخيرًا، حاول قلجدار أوغلو تحويل الأنظار عن الاضطرابات والجدل الدَّاخليِّ إلى الخارج، وتوجيه الإهانة إلى أردوغان، والمتوقَّعُ هو إخفاقه في هذا التَّوجُّه العدوانيِّ أيضًا. إنَّ إصرار قلجدار أوغلو على الاستمرار في رئاسة الحزب إلى جانب كونه عضوًا في البرلمان بعد 24 يونيو/ حزيران 2018، ونجاح إنجه في تعبئة إدارة الحزب في التَّفكير بمثل تفكيره هو- يكشف أنَّ حزب الشَّعب الجمهوريَّ يعيش الآن عمليًّا رئاسة ثنائيَّةً منقسمةً.

الهوامش والمصادر:

1. من أجل معلومات أوفى، انظر: مصطفى ألتون أوغلو، ودوغان أشكينات، "في 30 مارس/آذار حزب الشَّعب الجمهوريُّ الصَّحيح"، تحليلات ستا، العدد 90، مارس/آذار 2014.
2. مصطفى ألتون أوغلو، السَّعي وراء التَّجديد بأعباء الماضي: دراسةٌ تحليليَّةٌ عن حزب الشَّعب الجمهوريِّ زعيمًا وسقفًا وقاعدةً، تقرير ستا، إسطنبول 2014.
3. www.ysk.gov.tr/tr/28-mart-2004-mahalli-idareler-genel-secimleri/2818
4. http://www.ysk.gov.tr/doc/dosyalar/docs/2009MahalliIdareler/ResmiGazete/BelediyeMeclisUyeligi.pdf
5. https://www.yenisafak.com/secim-referandum-2007/secim-sonuclari (نتائج

الانتخابات العامَّة 2007)
6. www.ysk.gov.tr/doc/dosyalar/docs/2014MahalliIdareler/BelediyeMeclisUyeligi2014.pdf
7. من أجل التَّفاصيل انظر: نبي ميش ومَدائم يانيك. "انتخابات رئاسة الجمهوريَّة والمرشحون. أكمل الدِّين إحسان أوغلو وفهمه السِّياسيُّ"، تحليلات ستا. العدد 105. أغسطس/آب 2014.
8. http://www.ysk.gov.tr/doc/dosyalar/docs/2014CB/2014CB-Kesin-416_d_Genel.pdf
9. نبي ميش. وعلي أصلان. ومراد يشيل طاش. وصادق أوناي. "انتخابات 7 حزيران 2015 وما بعدها"، تحليلات ستا. العدد 134. يوليو/تموز 2015. ص16.
10. علي أصلان. "السِّياسة والانتخابات في تركيا من 7 يونيو/حزيران حتى 1 نوفمبر/تشرين الثَّاني"، تحليلات ستا. العدد 140. أكتوبر/تشرين الأوَّل 2015. ص19.
11. https://www.yenisafak.com/secim-2015/secim-sonuclari (انتخابات 7 يونيو/حزيران).
12. https://www.yenisafak.com/secim-2015-kasim/secim-sonuclai (انتخابات 1 نوفمبر/تشرين الثاني).
13. "تركيا في عام 2016"، تحليلات ستا. ديسمبر/كانون الأوَّل 2017. ص22.
14. نبي ميش. "السِّياسة في عام 2017"، تركيا. 30 ديسمبر/كانون الأوَّل 2017.
15. "استطلاعات رأي حزب الشَّعب الجمهوريِّ: قليجدار أوغلو في المقدِّمة ليكون المرشَّح لرئاسة الجمهوريَّة"، Sputnik التركية. 19 أبريل/نيسان 2018.
16. "المتحدِّث باسم حزب الشَّعب الجمهوريِّ تزجان: أعتقد أنَّ قليجدار أوغلو هو المرشَّح الأكبر من داخل حزب الشَّعب الجمهوريِّ"، Akşam. 19. 04. 2018.
17. "بايقال يوجِّه رسالةً إلى قليجدار أوغلو مفادها: اترك الحزب إذا لم تترشَّح لرئاسة الجمهوريَّة"، الجزيرة تورك. 2 مايو/أيَّار 2017.
18. رد قليجدار أوغلو على بايقال فيما يتعلَّق بالتَّرشُّح لرئاسة الجمهوريَّة. cumhuriyet.com.tr، 3 مايو/أيَّار 2017.
19. "محرَّم إنجه: زعيم حزب الشَّعب الجمهوريِّ هو المرشَّح الطبيعيُّ لرئاسة الجمهوريَّة ولا يمكنه التَّهرُّب"، haberler.com، 3 فبراير/شباط 2018.
20. "تعريف للمرشَّح من قبل قليجدار أوغلو: المرشَّح ينبغي أن يكون له قصة نجاحٍ بعيدًا عن المشاحنات"، T24، 26 أبريل/نيسان 2018.
21. "حزب الشَّعب الجمهوريُّ يرشِّح محرَّم إنجه للانتخابات الرِّئاسيَّة"، Deutsche Welle التركية. 4 مايو/أيَّار 2018.
22. "محرَّم إنجه من حزب الشَّعب الجمهوريِّ: أُصوِّتُ لأردوغان ضد غول"، Aydınlık، 25 أبريل/نيسان 2018.
23. "محرَّم إنجه: لن أكون مرَّةً أُخرى مرشَّحًا مقابل قليجدار أوغلو"، خبر تورك. 17 مايو/أيَّار 2018.
24. أنس بيرقلي. "هل محرَّم إنجه يعارض بالفعل حظر الخمار؟"، Fikriyat، 20 مايو/أيَّار 2018.
25. "قراركم هو تحدٍّ للجمهوريَّة"، جمهوريَّت. 25 سبتمبر/أيلول 2014.
26. "تصريح محرَّم إنجه بشأن الخمار"، TimetTurk، 11 مايو/أيَّار 2018.
27. "تصريح محرَّم إنجه حول الخمار الذي تلقَّى ردود الأفعال"، ensonhaber.com، 30 أكتوبر/تشرين الأوَّل 2013.
28. أنس بيرقلي. "هل الإتيان بحظر الحجاب من جديدٍ غير ممكنٍ بالفعل؟"، Fikriyat، 25 مايو/

أيّار 2018.
29. "مناشدةٌ من أربعة نوّابٍ من حزب الشّعب الجمهوريّ لإطلاق سراح دميرتاش"، Gazete Duvar، 5 مايو/أيّار 2018.
30. حلمي هجل أوغلو، "محرم إنجه يناشد بعدم احتجاز دميرتاش في السجن"، صوت أميركا VOA، 5 مايو أيار 2018.
31. ضيف البث الحي لقناة سي إن إن تورك، 24 مايو أيار 2018.
32. "محرم إنجه: لا أستقبل السوري الذي يذهب لقضاء العيد في بلده"، حرِّيَّت، 24 مايو أيار 2018.
33. برهان الدين ضوران، "أخطار الشعبوية"، صباح، 26 مايو أيار 2018.
34. م. أركوت أيواز، "Turkey's Opposition Falling Into the Trap of Populism"، thenewturkey.org، 30 مايو أيار 2018.
35. يونس شهباز، "التحالفات والشعبوية وخطاب المعارضة الجديدة"، Umran، يونيو حزيران 2018، ص31 – 35.
36. "محرم يركب دراجة المقام في المنصة"، Sözcü، 19 مايو أيار 2018.
37. "محرم إنجه بعد إعلان ترشحه يصلي الجمعة في حجي بيرم ثم يتوجّه إلى البرلمان"، T24، 3 مايو أيار 2018. "قُرِئ القرآن في الافتتاح الجماعي الذي حضره محرم إنجه"، ensonhaber.com، 25 . 05. 2018.
38. إبَك أوزبي، "محرَّم إنجه: كنتُ في جناح اليسار وكنتُ ألقَّب بالحاجّ"، حرِّيَّت، 28 مايو/أيّار 2018.
39. أسومان أرَنجا، "إنجه: ينبغي فرض العزلة على إسرائيل"، Sözcü، 15 مايو/أيّار 2018.
40. نبي ميش، "هل هذه إستراتيجيَّة إنجه لمكافحة تنظيم غولن الإرهابيّ؟"، تركيا، 19مايو/أيار 2018.
41. يعني الباءات الثّلاثة التي تحملها (Birlikte) أي معًا، وتذكِّر بإشارة رابعة التي اعتادها أردوغان في خطاباته، جامعًا بين تعاطفه وتضامنه مع الإخوان المسلمين وأحداث ميدان رابعة في مصر، وبين القضايا الأربع التي يركِّز عليها (tek millet، tek bayrak، tek vatan، tek devlet var) وتبدأ بـ (tek)، وتعني شعبٌ واحدٌ، وعلَمٌ واحدٌ، ووطنٌ واحدٌ، ودولةٌ واحدةٌ. المترجم.
42. متين أرول، وكوثر هوليا أق دمير، "المرشَّحون لرئاسة الجمهوريَّة وإستراتيجيَّاتهم في الاتِّصال السِّياسيّ"، صباح، 3 يونيو/حزيران 2018.
43. "هذا هو البيان الانتخابيُّ لمحرَّم إنجه"، حرِّيَّت، 19 مايو/أيّار 2018. "محرَّم إنجه يعلن بيانه الانتخابيّ: النِّظام البرلمانيُّ الذي يقوم على فصل السُّلطات"، بي بي سي بالتركية، 19 مايو/أيار 2018.
44. محمَّد زاهد صوبَجي، "معاداة أردوغان: الإستراتيجيَّة التي تحقِّق الخسارة دومًا"، برنامج الرَّأي المفتوح على قناة ستار، 13 مايو/أيّار 2018.
45. "قليجدار أوغلو يعلن محرَّم إنجه مرشَّحًا عن حزب الشَّعب الجمهوريّ لرئاسة الجمهوريَّة"، chp.org.tr، 4 مايو/أيّار 2018.
46. هازال ضوران، "A Superficial Alliance Between the Opposition Parties"، TheNewTurkey.org، 26 مايو/أيّار 2018.
47. سربيل جويك جان، "عمل القائمة الإضافيّ في شوارع المحيط"، ملّيَّت، 18 مايو/أيّار 2018.
48. جيغدم توكر، "المعادلة ستتغيَّر مجدَّدًا"، جمهوريَّت، 22 مايو/أيّار 2018.
49. هاندا فرات، "المقرَّبون منَّا ليسوا في القائمة"، حرِّيَّت، 23 مايو/أيّار 2018.

50. محرم إنجه: التّعليم سيعتمد نظام 1 + 8 + 4، sozcu.com.tr، 24 مايو/أيّار 2018.
51. نبي ميش، "المشاحنات ستتصاعد في حزب الشّعب الجمهوريّ"، تركيا، 22 مايو/أيار 2018.
52. برهان الدين ضوران، "عمل قليجدار أوغلو على تشكيل قائمةٍ يمكن التّحكم بها بسهولة"، برنامجٌ تلفزيونيٌّ على قناة A Haber، 23 مايو/أيّار 2018.
53. محمد حقان كَكَش، "الشّريك السِّريُّ للتّحالف المضاد: حزب الشُّعوب الدِّيمقراطيّ"، برنامج الرَّأي المفتوح في قناة ستار، 26 مايو/أيّار 2018.
54. "سوف نحلُّ المشكلات الأساسيَّة الخمس التي تعانيها تركيا"، AA، 26 مايو/أيّار 2018.
55. فخر الدِّين ألتون، "ما قاله حزب الشّعب الجمهوريُّ بأنّ تركيا فقدت ميِّزتها القابلة للتّنبُّؤ في السِّياسة الخارجيَّة يأتي بمعنى 'الاستقلاليَّة'"، برنامج النّظرة إلى الخارج على قناة تي ري تي خبر التِّلفزيونيَّة، 1 يونيو/حزيران 2018.
56. "إنّنا قادمون من أجل الشّعب"، البيان الختاميُّ لحزب الشّعب الجمهوريّ 2018، ص51.
57. نبي ميش، "حزب الشّعب الجمهوريُّ ومسيرته في التّحوُّل إلى حزب الشُّعوب الدِّيمقراطيّ"، Kriter، سبتمبر/أيلول 2017، الإصدار 2، العدد 16. برهان الدِّين ضوران، "من يعنيه تحوُّل حزب الشّعب الجمهوريّ إلى حزبٍ هامشيٍّ؟"، صباح، 3 فبراير/شباط 2018.
58. نديم شنر، "البيانات الانتخابيَّة وتنظيم غولن الإرهابيُّ"، Posta، 28 مايو/أيّار 2018.
59. وهو تاريخ إعلان حالة الطّوارئ في 20 تمُّوز 2016، م.
60. برهان الدِّين ضوران، "15 تمُّوز وصفات تنظيم غولن الإرهابيّ في البيان الانتخابيّ"، صباح، 29 مايو/أيّار 2018.
61. م. أركوت أيواز، "انتخابات المجلس الفيدراليّ 2017 في ألمانيا: خطر تطبيع شَعبَويَّة الجناح اليمينيّ"، تحليلات ستا، العدد 216، سبتمبر/أيلول 2017.
62. طلحة كوسا، "تركيا في البيانات الانتخابيَّة"، برنامج الرَّأي المفتوح في قناة ستا، 3 يونيو/حزيران 2018.
63. م. أركوت أيواز، "What does the 24 June election results tell us?"، The New Turkey، 27 يونيو/حزيران 2018.
64. نبي ميش وهازال ضوران، "نتائج انتخابات 24 حزيران"، تحليلات ستا، العدد 250، يوليو/تموز 2018.